

حتى تتمكن كل أسرة من شراء منزل يلائمها عاشور يدعو الحكومة إلى تامين الصوابر وتوفير أراضٍ للسكان

للمواطنين بأسرع وقت، حيث طال انتظار المواطنين وعليها سرعة إنجاز مشاريع الإسكان في مختلف المدن الإسكانية الجديدة. وطالب عاشور الحكومة بأن تفكر بالإضافة إلى فكرة التثمين في أن توفر أراضي داخل مدينة الكويت، وذلك لتوزيعها على سكان الصوابر كونهم تعودوا على السكن داخل مدينة الكويت. وختم قائلاً: إن مسؤولية الحكومة كبيرة بإنهاء هذا الملف الذي أثقل عاتق المواطنين والحكومة وننتهي منه لأبد.

إن سكان المجمع قد عانوا كثيراً وحان الوقت لكي تنتهي هذه المشكلة ولا يمكن الانتظار أكثر من ذلك، حيث زادت الحرائق هناك بسبب تهالك بعض العمارات وعدم الصيانة الجيدة، مما سبب القلق والخوف لدى الأهالي من حصول كارثة لا تحمد عقباهما وتكلف الدولة كثيراً. وأضاف أن فكرة السكن العمودي غير مجدية وأثبتت فشلها، وذلك من خلال مشروع الصوابر وصباح السالم وعليها أن تنتهي من مشكلة السكن



صالح عاشور

دعا النائب صالح عاشور الحكومة إلى تحمل مسؤولية الانتهاج من مشكلة الصوابر التي طالت كثيراً وسرعة تهيئة الشقق للمواطنين بمبلغ مناسب حتى تتمكن كل أسرة من شراء منزل يلائمها. ودعا النائب الحكومة إلى أن يكون مبلغ التثمين كافياً، حيث أن أسعار العقار في الكويت مرتفعة جداً، ومن الطبيعي أن يتم تعويض المواطنين بمبلغ كبير لكي تحصل الأسر على سكن في المناطق التي يريدونها بسهولة، وأوضح النائب

استفسر عن تشكيل لجنة تحقيق في مؤسسة البترول من عدمه حماد يسأل وزير النفط عن صرف مبالغ مالية لمدير شركة عالمية في أوروبا دون وجه حق

Rutenga بصفتها رئيساً لإحدى شركات البترول الكويتية العالمية في أوروبا منذ سنة 2007 وحتى تاريخ فصله عن العمل بسداد فواتير خاصة وفواتير الفنادق ومصاريف أخرى لوزراء النفط والوفود المرافقة لهم أثناء زيارتهم لبعض الدول الأوروبية؛ وهل قام أحد الوزراء أو أحد المراقبين بسحب مبلغ من المال من أحد الفنادق الأوروبية وقام المدعو Gereit Rutenga بدفع هذا المبلغ؟ وهل قام المدعو Gereit Rutenga بإبلاغ رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بخصوص تلك المبالغ التي قام بسدادها نيابة عن وزراء النفط والوفود المرافقة لهم أثناء زيارتهم لبعض الدول العربية؟ وهل قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بإبلاغ مؤسسة البترول الكويتية بتلك المصاريف التي دفعت نيابة عن وزراء النفط والوفود المرافقة لهم لئتم خصمها من مستحقات سفرهم؟ الرجاء تزويدي بكشف تفصيلي عن المبالغ التي سددتها شركة البترول العالمية بالنيابة عن وزراء النفط والوفود المرافقة لهم منذ سنة 2007 وحتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال، مع تزويدي بجميع الموافقات وأسبابها لكل مبلغ على حدة.

حالت دون قيامه بتنفيذ تلك التوصيات؟ وهل تم التحقيق مع رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بخصوص تجاهله وعدم تنفيذه لقرارات وتوصيات لجنة التحقيق؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما أسباب عدم التحقيق معه لتجاهله وعدم تنفيذه لقرارات وتوصيات اللجنة؟ وهل تم تحويل المدعو Gereit Rutenga إلى النيابة العامة بعد الانتهاء من التحقيق وإدانته من قبل اللجنة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي؛ فما الأسباب التي حالت دون تحويل القضية إلى النيابة العامة؟ ومتى تم تعيين المدعو Gereit Rutenga في منصبه الجديد كـ Managing Director of Global Business وما أسباب حصوله على تلك الترقية رغم ادانته من لجنة التحقيق؟ وما أسباب قيام شركة البترول الكويتية العالمية بالتفاوض مع المدعو Gereit Rutenga بعد صدور قرار فصله من العمل رغم ادانته من قبل لجنة التحقيق؟ وما قيمة التعويضات التي صرفت له؟ ومن الذي قام بالتفاوض معه وأين تم هذا التفاوض؟ يرجى تزويدي بجميع المراسلات الخاصة بالبترول الكويتية بشركة البترول الكويتية العالمية والمدعو Gereit Rutenga. وهل قام المدعو Gereit Rutenga



سعدون حماد

وجه النائب سعدون حماد سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط هاني حسين جاء السؤال كالتالي: إلى علمي قيام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بالعديد من التجاوزات والمخالفات القانونية، حيث قام بصرف مبالغ مالية بغير وجه حق لرئيس إحدى شركات البترول العالمية في أوروبا يدعى Gereit Rutenga كتعويض له عن اجراء فصله من الشركة في منتصف سنة 2012 نتيجة تلاعبه بأسعار شراء محطات الوقود في أوروبا ومحاولة ادارته المال العام بما يقارب 3 ملايين يورو تقريبا، الأمر الذي يستوجب التوقيف أمامه والسؤال عن دوافعه وأسبابه، لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: هل قامت مؤسسة البترول الكويتية بتشكيل لجنة تحقيق في قضية Gereit Rutenga؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فمتى تم تشكيل تلك اللجنة؟ ومن أعضاؤها؟ وما توصيات اللجنة؟ يرجى تزويدي بنسخة تفصيلية لقرار تشكيل تلك اللجنة وأسماء أعضائها وجميع محاضرها وتوصياتها. وهل قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق في قضية Gereit Rutenga؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما الأسباب التي

وجه النائب يوسف الزلزلة سؤالاً برلمانياً إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية احمد الحمود جاء في مقدمته: بعدما تفاقم الوضع الأمني في البلد وأصبح الجميع في خوف دائم ومستمر من أشكال ربود الأفعال العنيفة التي يقوم بها بعض الشباب الطائش من الكويتيين والوافدين، وتقضي هذا الأمر بهذه الصورة المتسارعة لبيل واضح وبيّن على أن وزارة الداخلية بأفراها لا يقومون بدورهم في تطبيق القانون وتنفيذ الأحكام على كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلد عن طريق التطاول على الناس وافتعال المشاجرات والتي عادة ما تنتهي بخسائر مادية وبشرية دون أن تقوم الوزارة بأي دور تجاه الحد من هذه الظاهرة التي اقلقت الناس ونشرت في اوساطهم الخوف والفرع بعد ان كان بلدهم أمناً مستقراً بأي اليه من يريد الراحة والأمان لأن من كان مسؤولاً عن أمنها في ذلك الوقت رجال قلوبهم على بلدهم بضربون بيد من حديد على يد كل من تسول له نفسه الدنيئة تعكير صفو

الامن فيه الا ان الكويت وفي هذا الوقت فقدت ذلك الوضع الأمني نتيجة اخطاء مراكمة من أجهزة وزارة الداخلية التي لم تقم بدورها على اكمل وجه، وجاء نص السؤال كالتالي: هل زاد انتشار معدلات الجريمة خلال السنوات الخمس الماضية مقارنة مع السنوات التي سبقتها؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب في السؤال السابق فهل بحثت الوزارة اسباب هذه الزيادة وهل وضعت لها الحلول للحد منها؟ مع تزويدي بجميع الإحصائيات والارقام وخطط الوزارة في هذا الشأن. ومع ازدياد اعداد المشاجرات وتحولها الى جرائم تلف مادي وبشرية هل قامت الوزارة بدراسة مستفيضة لاسباب هذه الزيادة؟ وهل تستعين وزارة الداخلية بالجهات العلمية المختصة بهذا الشأن؟ أرجو تزويدي بجميع الإحصائيات الخاصة بالمشاجرات خلال السنوات العشر الماضية مع تزويدي بالاوراق الرسمية التي تثبت أن الوزارة قد استعانت بالجهات العلمية المعنية بالجريمة وما الجرائم التي قام بها أو شارك فيها عسكريون من وزارة الدفاع



د. يوسف الزلزلة

الامن فيه الا ان الكويت وفي هذا الوقت فقدت ذلك الوضع الأمني نتيجة اخطاء مراكمة من أجهزة وزارة الداخلية التي لم تقم بدورها على اكمل وجه، وجاء نص السؤال كالتالي: هل زاد انتشار معدلات الجريمة خلال السنوات الخمس الماضية مقارنة مع السنوات التي سبقتها؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب في السؤال السابق فهل بحثت الوزارة اسباب هذه الزيادة وهل وضعت لها الحلول للحد منها؟ مع تزويدي بجميع الإحصائيات والارقام وخطط الوزارة في هذا الشأن. ومع ازدياد اعداد المشاجرات وتحولها الى جرائم تلف مادي وبشرية هل قامت الوزارة بدراسة مستفيضة لاسباب هذه الزيادة؟ وهل تستعين وزارة الداخلية بالجهات العلمية المختصة بهذا الشأن؟ أرجو تزويدي بجميع الإحصائيات الخاصة بالمشاجرات خلال السنوات العشر الماضية مع تزويدي بالاوراق الرسمية التي تثبت أن الوزارة قد استعانت بالجهات العلمية المعنية بالجريمة وما الجرائم التي قام بها أو شارك فيها عسكريون من وزارة الدفاع

عسكر يقترح منح رجال الشرطة إجازة 60 يوماً في السنة

بقانون المرفق بتعديل الفقرتين الأولى والثانية من المادة 80 من قانون نظام قوة الشرطة، بحيث تكون الإجازة الدورية لجميع رجال الشرطة (الضباط، وضباط الصف، وأفراد الشرطة، وبها قرار من الوزير» وستين يوماً في السنة. كما عدلت المادة 82 بحيث يجوز لرجل الشرطة صرف بدل إجازته نقداً وذلك وفقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من الوزير» وجاءت المادة 82 بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة، كما يلي: توحيدها لمدة الإجازة الدورية بالنسبة لجميع رجال الشرطة أعد الاقتراح هذا البديل.

في السنة» المادة 82: «يجوز لرجل الشرطة صرف بدل إجازته نقداً وذلك وفقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من الوزير» وجاءت المادة 82 بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة، كما يلي: توحيدها لمدة الإجازة الدورية بالنسبة لجميع رجال الشرطة أعد الاقتراح هذا البديل.



عسكر العنزى

قدم النائب عسكر العنزى اقتراحاً بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1968 في شأن نظام قوة الشرطة، وجاء كالتالي: المادة 80 (فقرة أولى): يستبدل بنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة 80 والقانون رقم 23 لسنة 1968 المشار اليه النصوص التالين: المادة 80 (فقرة أولى): «يستحق رجل الشرطة إجازة دورية لمدة 60 يوماً

الهاشم: محافظ «المركزي» يؤكد أن كلفة إسقاط فوائد القروض مليار و686 مليون دينار



جانب من اجتماع اللجنة المالية برئاسة د.يوسف الزلزلة وحضور محافظ المركزي محمد الهاشل

خلالها أن هناك 341206 مواطنين مقرضين مقابل 412359 مواطناً غير مقرض، مشيرة إلى أن المحافظ يرى أن إسقاط القروض يخل بمبدأ العدالة والمساواة. وأفادت بأن محافظ البنك المركزي بين أن كلفة إسقاط فوائد القروض تساوي ملياً 686 مليون دينار، مشيرة إلى أن هناك 280 ألف مواطن غير مقرض اعمارهم تتجاوز الـ 21 سنة وأن هناك مقرضين اعمارهم أقل من 21 سنة على بند المكافآت المالية لطلبة الجامعة والمعاهد. وذكرت أن د.محمد الهاشل أوضح في عرضه التقديمي انه منذ عام 2008

اجتمعت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية امس مع محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل ورفيقه الذي قدم عرضاً تفصيلياً لموضوع فوائد القروض. وقالت مقرر اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع أن محافظ البنك المركزي قدم تحليلاً تفصيلياً عن دور محفظة القروض ونبذة كاملة عن الدور الرقابي للبنك المركزي وحماية حقوق المتعاملين. وأضافت أن د. الهاشل استعرض الأرقام كاملة وكلفة القرارات المالية التي بين من

اجتمعت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية امس مع محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل ورفيقه الذي قدم عرضاً تفصيلياً لموضوع فوائد القروض. وقالت مقرر اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع أن محافظ البنك المركزي قدم تحليلاً تفصيلياً عن دور محفظة القروض ونبذة كاملة عن الدور الرقابي للبنك المركزي وحماية حقوق المتعاملين. وأضافت أن د. الهاشل استعرض الأرقام كاملة وكلفة القرارات المالية التي بين من

طالب بتزويده بجميع الأرقام والخطط خلال الخمس سنوات الماضية الزلزلة يستفسر من الحمود عن معدلات الجريمة في الكويت والمناصب الشاغرة في وزارة الداخلية

الامن فيه الا ان الكويت وفي هذا الوقت فقدت ذلك الوضع الأمني نتيجة اخطاء مراكمة من أجهزة وزارة الداخلية التي لم تقم بدورها على اكمل وجه، وجاء نص السؤال كالتالي: هل زاد انتشار معدلات الجريمة خلال السنوات الخمس الماضية مقارنة مع السنوات التي سبقتها؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب في السؤال السابق فهل بحثت الوزارة اسباب هذه الزيادة وهل وضعت لها الحلول للحد منها؟ مع تزويدي بجميع الإحصائيات والارقام وخطط الوزارة في هذا الشأن. ومع ازدياد اعداد المشاجرات وتحولها الى جرائم تلف مادي وبشرية هل قامت الوزارة بدراسة مستفيضة لاسباب هذه الزيادة؟ وهل تستعين وزارة الداخلية بالجهات العلمية المختصة بهذا الشأن؟ أرجو تزويدي بجميع الإحصائيات الخاصة بالمشاجرات خلال السنوات العشر الماضية مع تزويدي بالاوراق الرسمية التي تثبت أن الوزارة قد استعانت بالجهات العلمية المعنية بالجريمة وما الجرائم التي قام بها أو شارك فيها عسكريون من وزارة الدفاع

الامن فيه الا ان الكويت وفي هذا الوقت فقدت ذلك الوضع الأمني نتيجة اخطاء مراكمة من أجهزة وزارة الداخلية التي لم تقم بدورها على اكمل وجه، وجاء نص السؤال كالتالي: هل زاد انتشار معدلات الجريمة خلال السنوات الخمس الماضية مقارنة مع السنوات التي سبقتها؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب في السؤال السابق فهل بحثت الوزارة اسباب هذه الزيادة وهل وضعت لها الحلول للحد منها؟ مع تزويدي بجميع الإحصائيات والارقام وخطط الوزارة في هذا الشأن. ومع ازدياد اعداد المشاجرات وتحولها الى جرائم تلف مادي وبشرية هل قامت الوزارة بدراسة مستفيضة لاسباب هذه الزيادة؟ وهل تستعين وزارة الداخلية بالجهات العلمية المختصة بهذا الشأن؟ أرجو تزويدي بجميع الإحصائيات الخاصة بالمشاجرات خلال السنوات العشر الماضية مع تزويدي بالاوراق الرسمية التي تثبت أن الوزارة قد استعانت بالجهات العلمية المعنية بالجريمة وما الجرائم التي قام بها أو شارك فيها عسكريون من وزارة الدفاع



د. يوسف الزلزلة

وجه النائب يوسف الزلزلة سؤالاً برلمانياً إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية احمد الحمود جاء في مقدمته: بعدما تفاقم الوضع الأمني في البلد وأصبح الجميع في خوف دائم ومستمر من أشكال ربود الأفعال العنيفة التي يقوم بها بعض الشباب الطائش من الكويتيين والوافدين، وتقضي هذا الأمر بهذه الصورة المتسارعة لبيل واضح وبيّن على أن وزارة الداخلية بأفراها لا يقومون بدورهم في تطبيق القانون وتنفيذ الأحكام على كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلد عن طريق التطاول على الناس وافتعال المشاجرات والتي عادة ما تنتهي بخسائر مادية وبشرية دون أن تقوم الوزارة بأي دور تجاه الحد من هذه الظاهرة التي اقلقت الناس ونشرت في اوساطهم الخوف والفرع بعد ان كان بلدهم أمناً مستقراً بأي اليه من يريد الراحة والأمان لأن من كان مسؤولاً عن أمنها في ذلك الوقت رجال قلوبهم على بلدهم بضربون بيد من حديد على يد كل من تسول له نفسه الدنيئة تعكير صفو

كشف عن تحفظ وزارة العدل حول بعض البنود الفيلكاوي: إرجاء البت في اتفاقيات الإرهاب لسماع رأي وزارة العدل



جانب من اجتماع اللجنة الخارجية برئاسة صالح عاشور وعضوية العتيقي والفيلكاوي والهاشم

للصحافيين: «إن اللجنة ناقشت الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب واتفاقية المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية للتعاون القضائي». وبين الفيلكاوي: «أنه تم الاتفاق على إحالة اتفاقية قمع الإرهاب إلى اجتماع اليوم

للصحافيين: «إن اللجنة ناقشت الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب واتفاقية المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية للتعاون القضائي». وبين الفيلكاوي: «أنه تم الاتفاق على إحالة اتفاقية قمع الإرهاب إلى اجتماع اليوم

للصحافيين: «إن اللجنة ناقشت الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب واتفاقية المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية للتعاون القضائي». وبين الفيلكاوي: «أنه تم الاتفاق على إحالة اتفاقية قمع الإرهاب إلى اجتماع اليوم

للصحافيين: «إن اللجنة ناقشت الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب واتفاقية المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية للتعاون القضائي». وبين الفيلكاوي: «أنه تم الاتفاق على إحالة اتفاقية قمع الإرهاب إلى اجتماع اليوم

هل تمت معرفة مصدرها الأساسي؟ العرف للعبدالله: ما حقيقة ضبط أطنان من اللحوم الفاسدة في الشويخ؟

4 - ما إجراء اتكم التي تضمن عدم تكرار تلك الحوادث مرة أخرى التي كُفرت بشكل كبير في الفترة الأخيرة؟ 5 - هل تم معرفة المصدر الأساسي لدخول هذه اللحوم الفاسدة وهل تم ضبطه في حال الإجابة بنعم ما الإجراءات التي تم اتخاذها تجاهها؟ 6 - كم عدد الحالات المماثلة التي تم ضبطها في عام 2012 وما الإجراءات التي اتخذت ضد مرتكبها؟

كيلوغراماً من الأسماك التالفة في سوق شرق وبعد التأكد أثبت أن الأسماك تالفة لا تصلح للاستخدام الآدمي. لذا يرجى التكرم بتوجيه السؤال التام إلى وزير البلدية: 1 - ما مدى صحة الخبر المشار إليه؟ 2 - في حال صحة الخبر ما الإجراءات التي تم اتخاذها حيال من تم ضبطها؟ 3 - من المسؤول عن دخول هذه اللحوم إلى البلاد؟



مبارك العرف

وجهه النائب مبارك العرف سؤالاً برلمانياً إلى وزير البلدية محمد العبدالله جاء فيه: طالعتنا جريدة الوطن في عددها الصادر بتاريخ 2013/1/7 بأن هناك كمية كبيرة من اللحوم الفاسدة تبلغ 7,5 أطنان وتم لحوم الأغنام الفاسدة من ضبطها في منطقة الشويخ الصناعية وبعد أخذ عينه أثبتت أن اللحوم لا تصلح للاستخدام الآدمي. كما تم إتلاف 180